مديرية الشركات
الرقم ٢٦٢٢
التاريخ ٢٠١٦/٥/٢
اسم الدائرة شركات
الشركات لاجراء اللازم

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشؤون الإدارية
الديوان العام
الرقم ١٢/٩٠٠/د
التاريخ ٢٠١٦/٥/٣

البنك العربي - سورية
ARAB BANK-SYRIA

الهيئة العامة العادية

يوم الأثنين الموافق 2016/05/02

عملاً بأحكام المادتين 164 و165 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والمادتين 22 و23 من النظام الأساسي للبنك العربي – سورية، بخصوص الدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك العربي – سورية، شركة مساهمة مغفلة، وذلك في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2016/05/02 في فندق الفور سيزنز – قاعة الحلبي ، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يكون الاجتماع الثاني بنفس المكان الساعة 12:00 ظهراً، حيث تم نشر الدعوة في صحيفتين يوميتين لمدة يومين ، والمرفق نسخة عن كل منها مع هذا المحضر، متضمنة جدول أعمال الجلسة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 في الصحف التالية:

- جريدة الوطن	العدد 2375	بتاريخ 2016/4/13
- جريدة الثورة	العدد 16051	بتاريخ 2016/4/13
- جريدة الوطن	العدد 2376	بتاريخ 2016/4/14
- جريدة الثورة	العدد 16052	بتاريخ 2016/4/14

وبناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 1598/م.ع/2016 تاريخ 2016/4/12 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى مصرف سورية المركزي رقم 1599/م.ع/2016 تاريخ 2016/4/12 والمتضمن إبلاغه الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنه لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 1600/م.ع/2016 تاريخ 2016/4/12 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

فقد اجتمعت الهيئة العامة العادية للبنك العربي – سورية اجتماعها الأول في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين بتاريخ 2015/5/02 في فندق الفور سيزنز بدمشق بحضور عدد من مساهمي شركة البنك العربي – سورية المساهمة المغفلة والذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (26,085,711) سهماً

طابق الأصل

وتشكل مانسبته(51,65%) من رأس مال شركة البنك العربي- سورية المساهمة المغفلة، وأسهماً بالوكالة وعددها (9,433,617) سهماً وتمثل ما نسبته (18,6%) من رأس مال شركة البنك العربي- سورية المساهمة المغفلة، وبذلك يكون عدد الأسهم الإجمالي الممثلة(35,519,328) سهماً وتشكل ما نسبته (70,33%) من رأسمال شركة البنك العربي - سورية (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر اجتماع الهيئة العامة العادية أغلب أعضاء مجلس الإدارة ومندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كل من السيد / علي صيوح والسيدة / إلهام شحادة و بموجب كتاب التكليف رقم1/12/908/4507 ، تاريخ 2016/04/14، وكل من السيدة / ميساء البوشي والآنسة / ريما القباني والسيد/ نيرم الكناني كمندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم161/1396 ، تاريخ 2016/04/21، والسيدة / سوزان شحادة والسيدة / كندة حاتم كمندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب الكتاب رقم 444/ص-إ.م تاريخ 2016/04/24. كما حضر الاجتماع السيدة / ليلى السمان والسيد/ نصير تميمي مدققي حسابات البنك وأغلبية اعضاء مجلس إدارة البنك العربي سورية.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت، من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي توجبه المادة (166) من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وحضور أغلب أعضاء مجلس الإدارة وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة بدأت الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية، شركة مساهمة مغفلة أعمالها.

استناداً لأحكام المادتين 181 و182/1 من قانون الشركات، ترأس الهيئة العامة العادية السيد رئيس مجلس إدارة البنك الدكتور / خالد الوزني الذي سمى كل من السيد / محمد واصف مهروسة والسيد / وليا محمد مرعي الاحمر كمراقبي تصويت والسيد / غسان خميس أبو النيل كمدون لوقائع الجلسة.

وبعد التأكد من تحقق شروط انعقاد الهيئة العامة العادية وموافقتها بالإجماع على جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة بدء مناقشة بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية 2015، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة.
2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2015.

3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات، ان امكن، وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح، إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة.
6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2015 واتخاذ القرار بشأنها.
7. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته.
8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2015.
9. المصادقة على تعيين عضو مجلس الإدارة البديل و الذين تم تعيينه من قبل مجلس الادارة لإكمال ولاية العضو المستقيل.
10. الموافقة على تجديد عقد الإدارة الموقع بين البنك العربي ش.م.ع، الأردن والبنك العربي – سورية لمدة سنة اعتباراً من 2016/1/1 ولغاية 2016/12/31 بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.

1. <u>الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2015، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة:</u>

قام الدكتور / خالد الوزني – رئيس الجلسة – بقراءة تقرير مجلس الإدارة و الذي تضمن استعراض ما تم إنجازه حتى نهاية العام 2015 على مختلف الأصعدة و خطة البنك لعام 2016، كما تضمن تقرير مجلس الإدارة التطورات على صعيد المشهد الاقتصادي العالمي و الإقليمي و المحلي، حيث ساهم التراجع الملموس في اسعار النفط و تباطوء النمو الاقتصادي للصين بالاضافة الى عوامل اخرى في تدني آفاق نمو الاقتصاد العالمي، بينما مازالت التحولات و الإضطرابات السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية التي تمر بها العديد من دول منطقتنا العربي و ما صاحبها من غياب للإستقرار السياسي و سيادة حالة من عدم وضوح الرؤية، تسهم و بشكل ملموس في تعزيز حالة التراجع في الأداء الاقتصادي و المالي على المستوى الاقليمي و يشهد حالة من التراجع في الأداء الإقتصادي و المالي كما إستمرت الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد السوري، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على القطر منذ عدة سنوات، بالتأثير سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة المعاناة وتعميق حالة الركود الإقتصادي على صعيد كل من الأفراد والمؤسسات. كما كان للتراجع الملموس في أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى نتيجة لتلك الظروف الأثر الهام في التأثير على معدلات الأداء الاقتصادي بشكل عام.

كما اشار التقرير الى ان إستراتيجية البنك العربي – سورية ارتكزت خلال السنوات الماضية بشكل أساسي على تعزيز قدرة المصرف على البقاء والإستمرار من خلال التكيف مع طبيعة الظروف التشغيلية الصعبة وغير المستقرة وتعزيز القدرة على مواجهة تراجع مستوى العمل والنشاط المتاح مع ما صاحبه ذلك من تراجع في حجم الإيرادات التشغيلية. لقد ركز المصرف على محاولة السيطرة ما أمكن على المصاريف التشغيلية رغم الإرتفاعات الحادة التي شهدتها الأسعار في السوق المحلي نتيجة لتراجع أسعار الصرف، بالإضافة إلى العمل على المحافظة على موظفي البنك بإعتبارهم من أهم موجودات المؤسسة وأسباب نجاحها. من جانب آخر، ركزت إستراتيجية البنك بشكل خاص على معالجة حالات التعثر الإئتماني، رغم الصعوبات التي يواجهها البنك في هذا المجال، ومحاولة التوصل مع عملاء البنك المدينين لحالات تسوية تسمح بإسترداد حقوق البنك. كما تطرق التقرير إلى العقوبات الإقتصادية التي تواجهها المنطقة بالإضافة للتراجع الملموس في أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى نتيجة لتلك الظروف الأثر الهام في التأثير على معدلات الأداء الاقتصادي بشكل عام.

كما اشار التقرير الى النتائج المالية حيث بلغ صافي الارباح (متضمنه ارباح عن مركز القطع البنيوي) للبنك العربي – سورية بعد الضريبة والمخصصات للعام 2015 مبلغ و قدره 5,252,418,751 ليرة سورية (خمسة مليارات و مائتان و اثنان و خمسون مليون و اربعمائة و ثمانية عشر الف و سبعمائة و واحد و خمسون ليرة سورية).

أما فيما يتعلق بالعام 2016 فقد ركزت خطة البنك على الاهداف التالية:

- المحافظة على جودة المحفظة مما يعزز المتانة الائتمانية للبنك.
- المحافظة على مستويات سيولة مقبولة.
- تعزيز الدور الرقابي للدوائر المعنية للتخفيف من اثر المخاطر التشغيلية.
- العمل على المحافظة على الموظفين المتميزين والعمل على تأهيلهم بشكل افضل.

(ربطاً تقرير مجلس الإدارة مرفق مع محضر الحالي)

2. <u>الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2015، ومناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق بهذه الحسابات والأرباح المحققة:</u>

قامت السيدة ليلى السمان – مفتش الحسابات – بتلاوة تقريرها إلى الهيئة العامة للبنك العربي– سورية عن وضع الشركة المالي حتى الفترة المنتهية في 2015/12/31، **وخلص إلى أن ميزانية وحسابات الشركة صحيحة وأعدت وفقاً للقانون والأصول وتظهر بشكل عادل حسابات الشركة عن السنة المالية 2015.**

3. <u>مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:</u>

ناقشت الهيئة العامة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات وميزانية الشركة وحساباتها.

وبعد أن أجاب مجلس الادارة على عدد من الأسئلة والاستفسارات المقدمة من السادة المساهمين، **انتهت الهيئة العامة إلى الموافقة عليهما بالإجماع.**

4. **اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف:**

تمت مناقشة موضوعي الاحتياطيات في ضوء بناء على نتائج البنك المتحققة لعام 2015. وبناء على نتائج البنك المتحققة لعام 2015 (خسائر قبل الضريبة 2,289,843,015 ليرة سورية) (اثنان مليار و مائتان و تسعة و ثمانون مليون و ثمانمائة و ثلاثة و اربعون الف و خمسة عشر ليرة سورية)، وذلك بعد استبعاد الارباح الناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع الاجنبي من رأس المال، ولذلك فلا يتوجب اقتطاع أية احتياطيات لهذا العام.

5. **اتخاذ القرار بخصوص الأرباح، إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة:**

بين السيد رئيس مجلس الادارة أنه رغم وجود أرباح صافية بقيمة 5.3 مليون ليرة إلا أن هذه الارباح هي أرباح غير محققة وغير قابلة للتوزيع، و تبلغ الخسائر المتراكمة المحققة للسنوات السابقة ما مقداره (8,980,945,101) ليرة سورية (ثمانية مليارات و تسعمائة و ثمانون مليون، و تسعمائة و خمسة و اربعون الف و مائة و واحد ليرة سورية)، **لذلك لا يوجد أرباح قابلة للتوزيع.**

وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

6. **البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2015 واتخاذ القرار بشأنها:**

تمت مناقشة موضوع تعويضات أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2015، و خلصت الهيئة العامة إلى أن عدم وجود أرباح محققة يمنع من توزيع أي تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة، كما بين الدكتور / خالد الوزني ان مبلغ 11.115 مليون ليرة سورية (احد عشر مليون و مائة و خمسة عشر الف ليرة سورية) و المذكورة بالتقرير السنوي لعام 2015 تمثل مصاريف سفر و إقامة لأعضاء المجلس، و قد اوضح الدكتور / خالد الوزني انه و استمراراً لسياسة البنك في ضبط النفقات فقد قرر اعضاء المجلس التنازل عن بدلات عضوية مجلس الإدارة و اللجان لعام 2016. **وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.**

7. **انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته:**

استناداً لأحكام المادة / 24 / من النظام الأساسي للبنك بشأن تعيين الهيئة العامة مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الأختصاص والسمعة والنزاهة في التدقيق، وكذلك كمفوض خارجي لتدقيق الحسابات ضمن معايير المحاسبة الدولية ومبادىء ومقررات لجنة بازل، ولاحقاً لتعليمات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لجهة تعيين مدقق حسابات. وبعد التداول ومناقشة مداخلات السادة المساهمين، أنتخبت الهيئة العامة بالإجماع مفتش حسابات من جدول المحاسبين القانونيين الصادر عن وزارة المالية السادة / **شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) و تميمي و الممان محاسبون قانونيون**

المدنية و المهنية و ذلك للدورة المالية 2016 و فوضت الهيئة العامة بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

8. <u>إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2015.</u>

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تبرئة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وممثلي البنك عن اعمال الشركة خلال السنة المالية 2015.

9 . <u>المصادقة على تعيين عضو مجلس الإدارة البديل والذي تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة لإكمال ولاية العضو المستقيل:</u>

بين رئيس الجلسة أن الدكتور /أحمد عوض عبد الحليم الحسين (وهو ممثل عن البنك العربي – الشريك الإستراتيجي) قد تقدم باستقالته من مجلس الإدارة، و عين مجلس الإدارة بناءً على اقتراح الشريك الاستراتيجي السيد/ علاء الدين الخطيب التميمي بعد موافقة لجنة الترشيحات والمكافآت على هذا التعيين، وتم ارسال السيرة الذاتية للعضو البديل لمصرف سورية المركزي الذي ارسل موافقته عليه بموجب الكتاب رقم 190س/1/0 تاريخ 2016/01/24 على أن يتم عرض تعيينه على أول هيئة عامة للشركة.

وقد وافقت الهيئة العامة بالاجماع على التعيين على أن يتمم مدة ولاية سلفه.

10. <u>الموافقة على تجديد عقد الإدارة الموقع بين البنك العربي ش.م.ع / الأردن والبنك العربي – سورية لمدة سنة اعتباراً من 2016/1/1 ولغاية 2016/12/31:</u>

أشار السيد رئيس الجلسة إلى تجديد عقد الإدارة مع البنك العربي ش.م.ع لمدة عام اعتباراً من 2016/1/1 إلى 2016/12/31، وقد أشار رئيس الجلسة إلى أن الخدمات المقدمة من البنك العربي تشمل:

- تقديم البرامج الإلكترونية المصرفية والدعم الفني اللازم في هذا المجال.
- إعداد الكوادر البشرية وتدريب موظفي البنك وتأهيلهم بشكل مستمر.
- تسهيل عمل البنك العربي – سورية مع المصارف المراسلة في خارج القطر.
- خدمات أخرى يطلبها البنك العربي – سورية من الشريك الإستراتيجي، وخاصة في مجال صياغة وإعداد السياسات والإجراءات البنكية المناسبة.

قيمة العقد السنوي هو 50 ألف دولار، ولا يمكن أن يكون نافذاً إلا بعد موافقة مصرف سورية المركزي عليه. وحيث أن مصرف سورية المركزي قد أورد بعض الملاحظات حول بنود العقد، فإننا نطلب موافقة الهيئة العامة على تفويض مجلس الإدارة بمناقشة هذه التعديلات مع الشريك الاستراتيجي وإقرارها بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي، حيث سيتم عرض الاتفاقية على مصرف سورية المركزي للحصول على موافقتهم.

تم فتح باب النقاش، حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تجديد عقد الإدارة وعلى قيمته السنوية وعلى تفويض مجلس الإدارة بمناقشة التعديلات مع مصرف سورية المركزي والحصول على موافقتهم وإبرام العقد وفق التعديلات النهائية التي يستنسبها مصرف سورية المركزي ومجلس الإدارة.

وبانتهاء مناقشة كامل بنود جدول الأعمال، أعلن السيد رئيس الهيئة العامة اختتام أعمال الهيئة العامة العادية بتمام الساعة 12 ظهرا من نفس تاريخ الاجتماع.

مراقب: محمد واصف مهروسة

مراقب وليد محمد مرعي الاحمر

مندوب وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك

السيد علي صبوح

السيدة الهام شحادة

مدون الجلسة: غسان خميس ابو النيل

رئيس الهيئة العامة العادية: الدكتور/ خالد الوزني